

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦٩

بفصل السيد / محمد المأمون أبو هشيمة العامل بالمؤسسة
المصرية العامة للسياحة والفنادق من الخدمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار
نظام العاملين بالقطاع العام؛

قرر:

مادة ١ - يفصل السيد/محمد المأمون أبو هشيمة العامل من الفئة
الرابعة بالمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق من الخدمة مع
حفظ حقه في المعاش أو المكافأة؛

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٨ (٨ مارس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣١٤ لسنة ١٩٦٩

بتعيينات بشركة السكر والتقطير المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له؛

قرر:

مادة ١ - تعيين كل من السيدين الموضح اسمهما فيما بعد بالوظيفة
المبينة قرين اسمه بشركة السكر والتقطير المصرية من الفئة الأولى:

(١) المهندس يوسف محمد السيد أحمد حسن، وكيل المدير مصنع أرمنت

(٢) المهندس زارع موسى مرقص، وكيل المدير مصنع دشنا

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٨ (٨ مارس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

المادة ٣٦ - للمجلس أن يراجع ضرورة استمرار اللجان الفنية
من وقت لآخر وخلال الأعمال السنوية.

المادة ٣٧ - الدول الأعضاء بالمنظمة من حقها أن تمثل في اللجان
الفنية.

المادة ٣٨ - كل لجنة فنية من حقها أن تنتخب رئيسها والذي يمكنه
أن يشارك في اجتماعات المجلس التنفيذي أو الجمعية دون أن يكون له
صوت مملود؛

المادة ٣٩ - للمجلس أن يطلب إلى المنظمة إنشاء - أو إشراك المنظمات
الأخرى في لجان مختلفة وكذلك له أن يطلب تمثيل المنظمة في أي لجان
تكونها تلك المنظمات.

القسم العاشر - المالية

المادة ٤٠ - يعد السكرتير العام تقديرات ميزانية المنظمة سنويا
ويعرضها على المجلس الذي يعتمدها - ويرفعها إلى الجمعية العمومية
شفوعة بالتوصيات التي يراها.

المادة ٤١ - الجمعية العمومية - تحدد المسموح بالصرف
في حدوده للمنظمة على أساس التقديرات المعتمدة والمرفوعة إليها
من المجلس.

المادة ٤٢ - تضع الجمعية العمومية نسبة اشتراك الدول الأعضاء
في مصروفات المنظمة وفقاً للقياس الذي تضعه؛

المادة ٤٣ - تفوض الجمعية المجلس التنفيذي السلطة اللازمة
للمصادقة على مصروفات المنظمة في الحدود التي قررتها.

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٤٠٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر
في ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٨ بالموافقة على الدستور الجديد لمنظمة الدفاع
المدني والموقع عليه في موناكو بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦؛

قرر:

بمواد وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية الدستور الجديد لمنظمة
الدفاع المدني والموقع عليه في موناكو بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦، ويعمل
بشبه اعتبارا من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ما

تمت في ١٩ شعبان سنة ١٣٨٨ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٨)

عن وزير الخارجية
(امضاء)